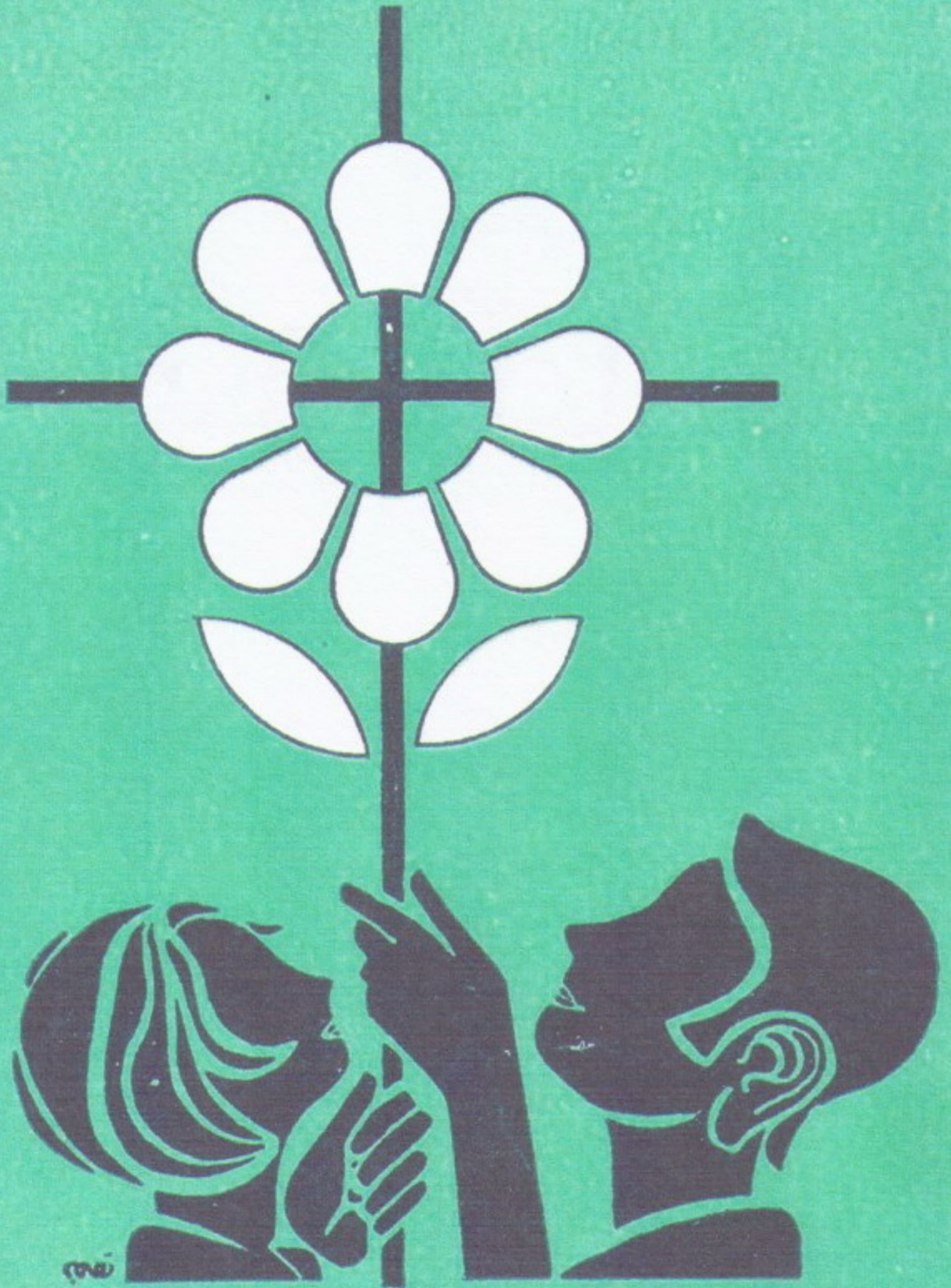


مصالحة الجنسين



للقس صموئيل مشرق

مجمع الله الخمسينى

مُصَالِحَةُ الْجَنَسِيْنِ

بقلم

القس صموئيل مشرف

بكالوريوس لاهوت

صدر

بالقاهرة - جمهورية مصر العربية

مايو ١٩٧٤

تمهيد

إن القاعدة الصحيحة التي يقرها كل إنسان راشد بالنسبة لفحص الأمور واستجلاء حقيقتها تقوم على عدم قبول أو رفض أى تعاليم إلا بعد فحصه في نور كلمة الله والثبوت من اتفاقه التام مع الحق الكتابي الكامل الذي تعلنه باعتبارها المرشد الوحيد المعصوم .

وقد استخدمت هذه القاعدة عند الشروع في رفع الحواجز نهائياً بين الجنسين في فترة تشكيل الكنيسة المحلية بجزيرة بدران منذ خمسة عشر عاماً فقد وقف بعض الرجعيين حينئذ يقاومون هذا التحرر وبصفونه بالفاظ مبتذلة ويرفضون مناقشته بالعقل والموضوعية، مع أن أى رأى مهما بدا مخالفاً لعين المتعصب إنما يقوم على أساس المناقشة والحوار، وأى خروج عن هذه القاعدة هو الانحراف والهدم لكن الرجعيين يجزعون عند ذكر الحرية فإنهم لا يذكرونها إلا وينادون معها بقيود معينة ظنا منهم أن الحرية بدونها تعنى الفوضى وقد فاتهم أنها لن تكون حرية بالمعنى الصحيح إلا إذا كانت مطلقة لا يقيدتها إلا العقل والحوار . . وحقاً ما أجل الحرية في صميم الحياة الفكرية والروحية : إنها بركة الإنسانية كما ينبغي لها أن تكون، ومن ثم فإن مقاومتهم تلك قد خمدت سريعاً بعد صدور بحث سابق في هذا الموضوع عنوانه : «مكانة المرأة في المسيحية» . فقد كان لهصداه وآثاره المباركة في نطاقه المحلي خلال العشر سنوات الأخيرة .

ودار الزمان دورته فأصبحت هذه الكنيسة المحلية مركزاً لعدة كنائس أخرى اتحدت معها وتآلف من جميعها مجمع عام باسم « مجمع الله الخميني » .
وكان لابد لهذا المجمع أن يحترم قدسية الرأي الحر بعد تمحيصه والوصول فيه إلى ما يتفق مع حكم المنطق والعقل ، ويتأيد بأسلوب التفكير العلى الذى يبسط أمام الإنسان سبيل النور والتقدم بغير تقيد بالعرف والتقاليد .

وليس فى هذا كله بالطبع مناقضة للروحانية ولا لكلمة الله :

لذلك أصدرت اللجنة التنفيذية لهذا المجمع بجلستها المنعقدة بأسبوط بتاريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٧٣ قراراً برفع الحواجز التى تفصل بين الجنسين من كافة الكنائس المحلية التابعة للمجمع ، وكان إصدارها له فى حدود اختصاصها ومن الحقوق العامة التى خولها إياها دستور المجمع فى الإشراف على تشكيل الكنائس وفقاً لمبادئ الوحدة والشركة فيما بينها والصالح العام للمجمع بأسره باعتباره من الهيئات الدينية التقدمية . . وقد أقرها دستور المجمع فى ذلك فى المادة ٦٥ منه التى تنص على :

« أن يكون لكل كنيسة محلية مكان مخصص للعبادة تمارس فيه بحرية بدون حواجز مادية » .

ورغم أن هذا يعتبر فى حد ذاته منبهاً لكل نزاع فى هذا الشأن ، فضلاً عن قبول مبدأ المرونة المعقولة فى تنفيذ قرار رفع الحواجز على مراحل حتى أن بعض الكنائس المحلية بدأت بانزال الستارة إلى مستوى الجلوس ريثما تتم تهيئة المكان بحالة تناسب رفعها كاية تعزيزاً لمبدأ الإدماج التام الذى يجب أن يشمل جميع كنائس المجمع باعتبارها وحدات مندججة فى كيان واحد ويجب عليها جميعاً أن تحمل طابعه إذ أن قرار اللجنة التنفيذية فى هذا الشأن قرار

عام وواجب التطبيق على الجميع ! بل أن هناك من الكنائس من قامت بتطبيقه فعلا في نطاق المجمع من قبل صدور القرار ، وهي الكنائس التي تطورت فعلا فقررت رفع الحاجز وتم لها ذلك بعد التغلب على الآراء الرجعية التي كانت تقاوم هذا الرفع ، وقد فعلت ذلك وهي مقتنعة تماما بأن رفع الحاجز في الكنيسة المسيحية لم يكن قط بوحى ظروف عملية ولا تقليداً للمجتمعات المتحضرة بل لقد كان نتيجة الافتتاح النام بأحكام الكتاب المقدس في هذا الشأن ، وكان ذلك الرفع معمولاً به في الكنيسة الأولى التي نشأت في الشرق وفي عصر لم يصل إلى ما وصل إليه عصرنا من تطور، فهو إذاً لم يكن نتيجة تقدم إجتماعى نابع عن تطور فكري ، بل هو حقيقة كتابية سامية سادت على المجتمع المسيحي الأول منذ البداية إثر صدورهما من ينابيع الوحي الإلهي ..

ويذكر هريك جونسون في كتابه "تحدى المسيحية ، الدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه في نشرها على أساس ما اكتسبته فيها من حقوق المساواة والكرامة التي مجدت الصفات التي تتميز بها فضلاً عن تأثيرها على المجتمع وفيه فإنها بسيرتها الفاضلة تريح من حولها فإن لحياتها المسيحية تأثيراً فعالاً يقوم مقام الكرازة ، وبالإجمال فإن مقدسات الحياة قد أودعت بين يديها وجعلت لها عملاً عظيماً ، ذلك لأن الله قد جعل أمامها الباب مفتوحاً وفي طاقتها إمكانيات من التأثير غير مقيدة بما لا يجعل مكاناً لاية حواجز مانعة لنشاطها وتقدمها .

الفصل الأول

الاعتراضات على الصاجر وتفنيدها

كان من المنتظر - كما حدث من قبل - أن تثار بعض الاعتراضات ضد هذا القرار نتيجة لمراعاة التفكير السائد في بعض المجالات الذي يتحكم فيه البعض دون مراجعة لمواقفهم التي تخشى الخروج على المألوف مع أن القليل من هذا الخروج هو الذي يدفع المجتمعات دائماً لاستكشاف آراء أجد وأفضل وتصرفات هي في الغالب أكثر حكمة من التصرفات العامة السائدة ! ولكن أمثال هؤلاء السادة المحافظين لا يوجهون ذكاهم إلى آفاق رحبية رفيعة تحقق وجودهم وتخدم المجموع وتدفع إلى تقدم حضارى لامناص منه وإنما يستخدمون هذا الذكاء الخضوع شبه كامل لناموس العرف للعام ليس إلا . . . !

ولذلك فقد تطلب الأمر رفع الموضوع إلى لجنة تحكيم ملية ، لكن هذه اللجنة الموقرة رأت التخلي عن التحكيم فيه لكي لا تقف في طريق « الزحف المقدس » الذي هو صمام الأمن في تقدم الكنيسة المسيحية واختبارها للحرريات التامة المصونه بأرقى أنواع السلوك المهذب والأدب الرفيع وفقاً لما احتوته نصوص الانجيل .

وواضح أن « ضمير الفرد » هنا الذي قد يقف موقف الاعتراض

من مثل هذه القرارات التحررية، لا يجب أن يكون قانونا عاما يُفرض على الجماعات ويعملو فوق قراراتها ، لأن هذا في الواقع نوع من الاستعلاء الفردي ، وعلاجه ، الضمير العام ، ، ونحن لا نفترضه في مجتمعنا فقط بل نفترض وجوده في العالم كله ، وهو بالنسبة لنا ، الخضوع العام ، لكلمة الله وقبول رأى الروح القدس بالاجماع ، وهذا بالطبع يمنع النظام الطبقي الذي بموجبه يأخذ البعض سلطة يتعالون بها ويرتأون على حساب ضميرهم الشخصي ، ومن هنا وجب سيطرة « ضمير الجماعة » على « ضمير الفرد » - ولما كانت مبادئ الدستور الإلهي المستوحاة من كلمة الله نصا وروحا تهديم كل أنواع الفرقة ويعتبر الإبقاء على حواجز تفصل بين الجنسين بإزائها تسلطا فرديا هو دكتاتورية مقنّعة ، لذلك وجب الخضوع لأقوال الكتاب ومفهومها الواضح في هذا الشأن ، والذي احترمه ومارسته كنائس انجيلية ونقلدية فكم بالأحرى يكون ذلك بالنسبة لكنايسنا الرسولية التي تعلن أنها بلغت من المستوى الروحي ما لم يبلغه سواها !

وأما من جهة الادعاء بأن الكنيسة الأولى قد منعت كل تفرقة بين الجنسين ولم تضع أية حواجز بينهما بالنسبة لمستواها الروحي الرفيع فإنه مردود ، ليس فقط لأن نظام الكنيسة الأولى هو المقياس الإلهي للكنيسة في كل عصورها وعليها أن تكون فيه تلقائيا ، بل ولأن ذلك المستوى بعينه لم يقصد الله تغييره ولم تهبط منه الكنيسة لأن الله تخلى عن مساندتها للاستمرار فيه ، بل لأنها استسلمت لأوهام وتعاليم

بشرية لم تتخلص منها منذ عصر الإصلاح إلا تدريجيا ، ولما كنا ننادى
بأننا ورثة الكنيسة الأولى ونعمل جاهدين لبلوغ مستواها الرفيع
والوجود فيه ، وقد بدأنا في هذا الاتجاه فعلا وأعلنا أشرافنا في استعادة
امتلاك مواهبها وميراثها فيكون مما يتناقض مع ذلك كله رفض أى واحد
منا التجاوب مع العمل الإلهي للوصول إلى ذلك المستوى ووضعنا بدلا من
ذلك العوائق التي لاتضمننا فقط بل وتمنعنا من بلوغ هذا المستوى
الرفيع . ويكون من خطئ الرأي حينئذ أن نجد بين صفوفنا من يدعى
الروحانية العالية في التكلم بالسنة والنبؤ وباقي المواهب الروحية ، وفي
نفس الوقت يقبم الموانع والسدود في طريقها ، وتنجلنا بالنسبة لهذه
الواقعة الكنائس التقليدية والانجيلية التي ندعى نحن بأننا أكثر
روحانية منها مع أننا بإقامة الحواجز والتمسك بها نكون في تخلف
صحيح . . . !

وبناء عليه فالتمسك بالمستوى أمر غير جائز لأنه بمثابة التمسك بالمرض
ورفض الدواء الذي يؤدي إلى الشفاء . . . ومن ثم فإن القول بانتظار
الوصول إلى العلية في وقت ما في المستقبل المجهول مع ما يراوده من
أحلام مستحبة لأصحابه أمر سيصبح بالنسبة لواقع بعيدا عن التحقيق
لأنه يسكني بشأنه القول بأن الابتعاد عن روح المكتوب ونصره
يصبح حائلا في حد ذاته دون الوصول إلى العلية ، بل إن الحصول
على انسكاب من الروح القدس شريطته أن يكون الجميع معا بنفس واحدة
(أعمال ٢) .

أما القول بأن رفع الحاجز يرتبط بما يسميه البعض « بهضة يوثيل »

التي ستحدث قبيل المجيء الثاني والتي فيها سيرتفع المقياس الروحي فيفرض هذه الأوضاع ويرفع كافة الحواجز تلقائيا ، فهو قول مردود كذلك لأن نهضة يوثيل وقد بدأت يوم الخمسين لم تكن هي سبب التأهيل بل لقد كانوا مؤهلين لها من قبل - ولذلك لم يكن هناك حاجز بين الجنسين في العملية قبل حلول الروح القدس عليهم جميعا معا - فالادعاء إذاً بأن النهضة هي سبب التأهيل ورفع الحاجز إنما هو تلب للأوضاع إذ يجعل النتيجة سببا والسبب نتيجة ، فهو يزعم أن النهضة عندما تأتي ترفع الحواجز في حين أن الحواجز يجب أن تكون مرفوعة حتى تأتي النهضة - وهيات أن تأتي نهضة في ربوع الرجعية التي تمسك بالحواجز بأى شكل من الأشكال بل وتجعلها في حكم التقاليد الواجبة ، رغم أن الكنائس التي لها تقاليد قد أطاحت بالحاجز وأزالته رغم تمسكها بتقاليدها الأخرى!

فكيف يكون موقفنا ونحن من جهة نعان التمسك بحق الانجيل الكامل ونجاهر بالعودة إلى بساطة الكنيسة الأولى ونهضتها الجارفة ، ومن جهة أخرى نتمسك بهذه التحفظات ونجعل منها تقاليدا واجبا للتقديس والاحترام ؟!

وان يجدينا نفعا هنا الادعاء بان رفع الحاجز إنما هو من الشكايات لأن وصايا المسيح التي طالبت بمراعاة الحق والعدل والايمان لم تنقض ما كانوا يفعلونه من جهة تقديم عشور الاشياء بل وجدناها نقول :
« كان ينبغي أن تعملوا هذه ولا تتركوا تلك » (مت ٢٣ : ٢٣) وفضلا

عن ذلك فليس في نظام الله ما تختلف فيه النسب بل قد يكون كسر أقل
الأمور التي تراها نافهة أمراً مغيظاً لله كأكبرها على السواء ...

أما ما ينسبه البعض من مرونة لأفكار الله في هذا المجال أو غيره
فإنه يعتبر في الواقع من الأمور الخطيرة التي لا يتجرأ عقل أو إيمان
على القول بها لأن نسبة التغيير لله في أي ناحية من النواحي أمر لا يتفق
مع طبيعة الله بتاتا ، فإذا ماترك هذا الأمر أو غيره للأهواء الفردية
بين الجماعات لاختلفت فيما بينها وتضاربت وفقدت الوحدة والانسجام ،
فضلاً عن أن مثل هذا الوضع إذ هو مخالف للكتاب لا يمكن ولا يُنظر
أن يعطى الروح القدس فيه إرشاداً مما قد يجيء متناقضاً بين جماعة
وأخرى ، حيث إن الروح القدس لا يمكن أن يعان لفرد ما أو مجموعة
معينة أياً كانت ما سبق أن أعلنه وقرره في الكتاب وصار بذلك واضحاً
وواجباً للطاعة والتنفيذ ، وإنما تكون إعلانات الروح القدس فيما لم يكن
فيه إعلان صريح في الكتاب أو ما يحتاج إلى تفسير أو توضيح منه وحينئذ
يتنازل الروح القدس ليعطى للجماعة في الموضوع المطروح رأياً يقود
فيه لا إلى أغلبية وأقلية — كما يحدث في الأمور البشرية العامة — بل
إلى إجماع شامل تنطبق عليه القاعدة الكتابية التي تقول : « لأنه قد رأى
الروح القدس ونحن » ، (أع ١٥ : ٢٨) .

أما الزعم باحتمال حدوث تصدع في الشركة والمحبة بسبب عدم
اتفاق الرأي فردود ، لأن المحبة وكذلك الشركة لا يجوز أن
يسيرا بدون الحق الذي قد أكدت لنا كلمة الله بأننا لانستطيع شيئاً ضده

ونحن في تمسكنا بهذه المبادئ الكتابية بعد دراسة وتمحيص وتحقيق من صحتها لا نعني بإعلانها ضياع المحبة أو الشركة بل أن نبنيهما على الأصول السليمة ، مما يضمن لهما البقاء دون تعويق وذلك لتحرير الجماعات التي في نطاقنا المبارك والتي نرجو لها الانطلاق وفقاً لخطة الله .

وبإزاء ذلك لا يجوز تعليية الاقتناع الشخصي والضمير فوق الحقائق الكتابية لأن هذا في الواقع نوع من أنواع الخداع النفسي إذ لا يمكن اعتبار ضمير الفرد مهما بلغ شأنه المقياس الأخير في الحكم وهذا ما أكدده الرسول بقوله : « ومع أني لست أشعر بشيء في ذاتي ، إلا أني لست مع ذلك مبرراً لأن الذي يحكم فيّ هو الرب ، (١ كور : ٤)

أما الادعاء بعد كل هذا بالتخوف من حدوث العثرات عند رفع الحاجز لأن هناك إمكانية للضعف الروحي وحينئذ لا تكون الحرية التي ترفع الحواجز لائقة فهو ادعاء مردود لأن تنفيذ ما هو حق أمر واجب في هذا المجال وغيره على السواء ، ومن يتعثر بسبب ممارسة الحق فإنه يحمل وزره شخصياً إذ ينبغي أن يطاع الله أكثر من الناس ، وما أكثر من يصفهم الكتاب بأنهم « يعثرون شديراً طائعين للكلمة ، (١ بط : ٢ : ٨) وفضلاً عن ذلك فكيف يكون القول بالعثرة مقبولاً في أماكن العبادة التي تساعد على غرس الأسس السليمة للتمييز بين الخطأ والصواب عن طريق غرس الإيمان بالله في الاعتقاد بناموسه الخلقى كصدر لتلك الأسس...؟

إن النظرة إلى المرأة من خلال الجنس - وفقاً للدعوى بالعثرة - إنما هي نظرة بدائية ، إنما نظرة رجل الغابة . لأن الله الذي أودع في الجنس جاذبية وضع بجانبها عقلاً لضبطه والغرائز ما هي إلا طاقات وقوى ينبغي أن تخضع للعقل وإلا فالرغائب كالنار تأكل نفسها بنفسها وسرعان ما تتحول إلى رماد خامد ، وفضلاً عن ذلك فإن هناك غاية أبعد من اللذة فليست المرأة ملهارة الرجل أو أداة متعته ، إنما صنو روحه وتوأم وجوده ، إنما أمه وزوجته وأخته وابنته وفي كل هذه الأحوال لها كرامتها واحترامها وحصانتها وقديستها ، وهذا يلزم بالضرورة النظر إلى الجنس الآخر نظرة نظيفة طاهرة ، وإنما جريمة أن يُنظر للمرأة كرمي للغريزة ووكر للشهوة لأن ذلك معناه أن الرجل حيوان وأن الحياة أكلذوبة كبرى وأن كل القديسين والأنبياء والأبطال والشهداء والعظماء والعباقرة كلهم بلا استثناء ثمرة شهوة غير عاقلة ونزوة حيوانية .

وهذا كله لا نجد له أثراً في المسيحية بالطبع لأنها حرمت كل انحراف جنسى ومنعت الدعارة المقدسة التي كانت تبيحها الأديان القديمة - وربطت بذلك بين الجنس وكرامة المجتمع البشرى الأمر الذي ردت به للمرأة حقها الممضوم فلم يعد من حق أحد أن يهين كرامتها أو يهدر مركزها أو يمتقص من إنسانيتها - بل لقد قدست الأمومة بولادة المسيح من امرأة فقد قدس بذلك كل مظاهر الحياة الأنثوية وأنهى النجاسة الطقسية ، ورفع من شأن المرأة وسمح لها أن تشارك في خدمته وتبعه وتلتصق به ، فلبعت أسماء منهن في لوحة الشرف والخلود .

وهكذا قدّر المسيح الأنوثة بصورة لم يسبق لها مثيل وأحاطها بهالات
التمجيد والتقديس فأين العثرة إذا بعد هذا كله ؟!

ورغبة في تغطية كل جوانب هذا الموضوع لما له من أهمية قصوى
فقد قمت معتمداً على معونة روح الله بإعداد هذا البحث لشرح وجهة
النظر الكتابية في موضوع الحاجز تأييداً لما أقرته لجنة المجمع
التنفيذية ووافقت عليه بالأغلبية وهو ضرورة رفع الحواجز من كافة
كنائس المجمع لأنها ضد الحق الكتابي، وتخالف مبدأ الانجيل الذي
يعلم «مصالحة الجنسين» في الصليب، مما يجعل بقاء الحواجز
وخاصة في كنائس الروح أمراً غير مشروع على الإطلاق،
مهما يكن ما يراه البعض من أفضلية في الفصل بين الجنسين عن
طريق وضع حاجز ما أيا كان نوعه تجنباً لما قد يتصورون حدوثه
عن آثار، فقد ثبت العكس، أي أفضلية الوجود في حالة مشتركة
لإعطاء فرصة للتربية الروحية لتقوم بدورها وتثبت إيجابية فعلها بين
الجنسين في إنشاء وتدعيم العلاقات السامية البعيدة عن الشبهات والأقاويل
التي تنشأ عن التقاليد المتزمتة لدى الذين يحرصون عليها من غير
التقدميين...!!

الفصل الثاني

ضرورة رفع الحاجر وأسبابها

نفتح هذا الفصل بما يذكره د. نعيم عطية في كتابه « القانون والقيم الاجتماعية » ، ص ١١٢ من جهة المبادئ القانونية التي تحكم هذه القيم وهي : -

١ - إعلاء المعنويات على الماديات .

٢ - أن تكون الشخصية الإنسانية غاية المجتمع الذي يجب أن يصل بالفرد إلى تحقيق كماله المنشود وهو الخير ذاته .

٣ - يجب أن يتجرد التفسير المقبول من شوائب الأنانية ، فلا يعدد بالإثارات الفردية .

وهذه المبادئ تحقق القواعد العامة الآتية : -

١ - الاهتمام بالقيم الروحية والأخلاقية ووضعها في مكان أسمى من القيم المادية .

٢ - عدم إقامة نظام يسلب حقوق الأفراد وينكر عليهم حريتهم .

٣ - البعد عن إطلاق الحرية الفردية دون ضابط أو التزام بمسئوليات وقيم عامة .

واستناداً إلى هذه المبادئ والقواعد نتقدم إلى بحث الأسباب التي نستند إليها في ضرورة رفع الحاجز بين الجنسين في الكنيسة وهي :

أولاً : لأن الحاجز لا صلة له بالمسيحية ولا يوجد نص كتابي يصرح به وإنما هو قائم على العرف والتقليد :

يقول القس صموئيل حبيب في كتابه « أسرار السعادة » ، ص ٧٨ « إن العرف والتقليد قد اتخذهما الكثيرون جزءاً من صميم الانجيل بينما هناك الكثير من التقاليد لا صلة لها بالمسيحية وإنما تعود إلى الوثنية أو غيرها من الأديان الأخرى . . . »

فمنك كنائس قد أخذت السيدات وراء جدران أو في الأركان أو فصلت بينهن وبين الرجال بعو جز من خشب أو من قماش أو طوب .

هذه عادات لا ترجع إلى أصل مسيحي قط . لهذا يلزم أن تحلل التقاليد والعرف في ضوء كلمة الله وروح المسيح لتعرف مبادئه وتأخذها نبراساً لنا ولضماننا . ،

ويؤكد نفس الكاتب هذه الحقيقة بعينها ويزيدها إيضاحاً في كتاب آخر له بعنوان : « الكنيسة في مجتمع متطور » ، ص ٧٦ بقوله : « كثيرون قد أضاعوا أفكاراً للكتاب المقدس وضعها الناس ووضع الوحي والتزموا بها وأصروا على عدم مناقضتها : وقد دخل التراث التاريخي في الدين لدرجة أن بعض التقاليد — مسيحية كانت أو غير مسيحية — قد دخلت الكنيسة وأصبحت في نظر البعض مقدسات لا يجوز مسها

مع أن مناهما يتصل بأيام الفراعنة... وبناء حاجز يفصل بين السيدات والرجال في الكنيسة يرجع فعلاً إلى القرن السابع الميلادي بعد دخول الإسلام ، ورغم أن الإسلام قد سارع اليوم في التقدم والتطوير إذ بالكنيسة لا زالت تردد ١٩ ، وهو يقدم للكنيسة - التي كانت أول من نادى بتعليم المرأة ص ٧٩ وبالمساواة بينها وبين الرجل وأنه لا فرق ص ٩١ وبمحااربة التفرقة بأنواعها ص ٩٢ - السؤال الآتي « فهل تظل الكنيسة بعد كل هذا متمسكة بتقاليدها بإزاء مجتمع متطور أم تحاول أن تسير هذا التطور أي تدفع هذا التغير وتمسك بزمامه ؟ » ص ١٦٦ .

وها هو الدكتور عزت زكي في كتابه : « الآداب الجنسية في مختلف الأديان » ص ٤٠ يقول : « إن المرأة لم يكن مسموحاً لها أن تتعدى رواق الحريم في الهيكل وفي المجامع إذ لا ينبغي أن يختلط الرجال بالنساء ، بل لتعجز النساء خلف ستار ونوافذ المنازل ينبغي أن تغطي بالحوازج الخشبية التي تسمح بالرؤية من الداخل ولا تسمح بالرؤية من الخارج . ونحن نقرأ في سفر النشيد ٢ : ٩ وفي القضاة ٥ : ٢٨ عن النساء اللاتي يتطلعن من وراء الكورسي من خلف الجدران .. فإذا خرجت المرأة للطريق ينبغي أن تسدل النقاب على وجهها ، والمرأة المكشوفة الوجه هي امرأة ساقطة منحلة . »

ثم يعود فيتساءل في ص ١٤٠ عن موقف الكنائس المتزمنة التي تلزم النساء بالصمت وتضع بينهن وبين الرجال الحواجز المادية والأدبية من جهة جوفات التزيم وهي غالباً من جنس النساء ويقدن جمهور العابدين ،

هل كان يمكن للجموع المسيحية أن ينال البركات العظيمة التي نالها من
مرنمات خالداة أمثال ، شارلوت اليوت ، و دفرانسس هافريجال ،
وغيرهن ؟ ...

لا شك أن الأفراد المزمتمين الذين يأخذون الدين على أنه مجموعة
صارمة من الأوامر والنواهي في حاجة لأن يتذكروا أن هذه هي
الروح الفريسية الضيقة التي داست كل اعتبار للمرأة بالتقاليد التي
اصطنعتها وابتعدت بها عن الشريعة الالهية حتى أنهم وضعوا المرأة
على قدم المساواة مع الثور والحمار والممملكات الجامدة ولم يجيزوا
لها أن تأكل مع الرجل بل تقف طيلة الوقت تخدمه وتجلب له الصحف
وكانوا ينظرون بعين الريبة لسكل معاملة عادية مع النساء . حتى ولو كان
مجرد حديث عادي . وقد وصل بهم الحال أن قرروا المنع البات
لسكل حديث بين رجل وامرأة في الطريق حتى ولو كانت هذه المرأة
زوجته وكان اليهودي يعتبر مثل هذا الحديث عاراً في أي مكان
عام بل لقد كان هناك بعض الفريسيين الداميين الذين كانوا يفضلون
أن تدمى جبهتهم بالاصطدام في السير من أن تنظر عيونهم إلى امرأة ما ،
ولذلك كان اليهودي يصلي قائلاً : « أحمذك يا إلهي لأنك لم تخلقني
أمياً ، ولا عبداً ، ولا امرأة ، (الصفحات ٢٤ ، ٣٩ ، ٤١ من كتاب
الآداب الجنسية) .

ولأجل ذلك كان التلاميذ يتعجبون لما رأوا المسيح يتكلم مع
امرأة ، مع أن أحداً منهم لم يسأله لماذا تتكلم معها (يو : ٤ : ٢٧)

وهو قد نقض بذلك تلك التقاليد البالية وابتدأ يتعامل مع المرأة كإنسانة تحتاج إلى التحرير على يديه كالرجل تماما ! وقد دعا نفسه « ابن الإنسان » مع أنه ابن مريم - جاء منها بدون رجل - مؤكدا بذلك بأن كلمة « إنسان » تشمل الرجل والمرأة على السواء كما حمل في جسده الظاهر خلاصة النوع الإنساني كله أي صفات الرجل وصفات المرأة على السواء (كالقوة والجرأة والحنان والعطف) وأصبح يمثل الرجل والمرأة كليهما معا وبذلك رفع مقام المرأة فيه فساوت بالرجل . . . وجاءت تصريحات الوحي في ضوء ذلك لتعلن : « أن الرجل ليس من دون المرأة ولا المرأة من دون الرجل في الرب » (١ كو ١١ : ١١) ، وأنه « ليس ذكر وأنثى في المسيح » (غل ٣ : ٢٨) وذلك تمهيدا لإنهاء الفوارق الجنسية في القيامة عندما تبلغ الحياة الحاضرة دورتها المرسومة لما من الله !

وفي ضوء هذا كله يقول الاب متى المسكين : « إن الكل الآن ينادى بضرورة وحتمية حقوق الإنسان لكل إنسان ، وحرية الرأي والتعبير والعبادة ورفع الفوارق بين الطبقات ، وإن كانت هذه الخصائص التي ننادى بها الآن تبدو كأنها مجرد حقوق أو أصالة إنسانية أو تقدم حضارى أو افئذار بشرى إلا أنها في حقيقةها تمثل تعبير تعبيرا خفيا عن امتداد روح الإنسان الجديد نحو الله والتمهيد المناسب للتلاقى معه في المسيح » ، ثم يستطرد إلى القول : « إن المسيحية لن تستحق اسمها إذا لم تنفتح بالروح على البشرية الجديدة حيث ترفع كافة الحواجز التي صاغت يد العداوة والتعالى والانعزب والتعصب الأعمى . . . »

ثانيا : لان الحاجز انما هو من آثار السقوط وقد أبطله الفداء :

لما خلق الله الإنسان - الرجل والمرأة - أسس بينهما علاقة شخصية حرة تعكس بينهما المحبة والوحدة والثقة وقد كونت منهما أول مجتمع بشري ، كانا فيه يتعاملان بحرية ، وكانا كلاهما عريانين وهما لا يتخجلان ، (تك ٢ : ٢٥) ولكن بمجرد أن حدث السقوط فقداه هذه الحرية وبدأ كلاهما يختفي الواحد من الآخر كما اختفيا معا من حضرة الله وأخذ كل منهما يعاير الآخر ويلقى اللوم عليه .

بدأ الخجل يدخل حياتهما ويدفعهما للاختباء خلف أشجار الجنة وفقدوا بذلك فرح العلاقة المتبادلة ، وهذا يؤكد أن الاحتجاز والتوارى نتيجة الإحساس بالخجل بسبب السقوط في الخطية والشعور بالذنب إنما هو من نتائج السقوط . . وجاء الحكم الإلهي على الرجل والمرأة بسبب السقوط فأصبحت به المرأة تحكمها الرغبة والرجل السيطرة : هي تريد أن تجذب وهو يريد أن يحكم . وظهر في المرأة لذلك « مُركَّب النقص » وفي الرجل « مُركَّب الزيادة » وأصبح ذلك فيهما بطبيعتهما : الأول منهما يصيب المرأة بالخجل والخوف والتردد بينما الثاني يدفع الرجل إلى الاستعلاء والجمود والعناد !

ويقول القس صموئيل حبيب في كتابه « أسرار السعادة » ص ١٢٨ :
« إن الخجل من الصفات التي أسمى مفهمها وامتدحت دون حق حتى اعتُبرت مساوية للعفة ، في حين أنه يحد من حيوية الفرد ويقال من نشاطه ويعيق من إحساسه بالسعادة وكثيرا ما يقود إلى الهزيمة أو إلى العناد . »

ويعالج الاب متى المسكين الموقف في مقال له عن ميلاد المسيح . -
وميلاد الإنسان ، المنشور بجريدة وطنى في ١٩٧٤/١/٦ بقوله : « لم يعد
تراب الأرض أو الجنس أو اللون أو العنصر الذى ينحدر منه الإنسان
سبب فخر أو علة عار فيما بعد افا لإنسان ، كل إنسان ، قد تجنس بالمسيح ،
وبالتالى باالله فى المسيح !! ولم تعد المرأة من دون الرجل ولا العبد من دون
الحر ولا الفقير من دون الغنى ولا الجاهل من دون الحكيم ، لا كأنها
حقوق إنسان تؤخذ بالمنطق أو تؤخذ غلابا . . بل هى عطية الله للإنسان
بميلاد المسيح ، إذ رفع البشرية فيه إلى درجة بنوته ، فصار الكل أبناء الله
يدعون !! والبنون متساوون فى كل شىء . » .

وهكذا لم يعد للتفرقة الناجمة عن السقوط مكان من بعد الفداء الذى
حرر البشرية جمعاء وبالتالى فقد تحررت المرأة به وتساوت بالرجل
إلى الأبد !!



واضح إذا أن الخجل ناتج من الشعور بالخطية والذنب ولكن ليس
علاجه السكبت والحجز بل التبرير بالفداء كما سلف البيان فقد توجد
نساء محتشمات بسبب التقاليد والضغط العائلى فحسب ولكن حشمة
مثل هذه ليست تعبيراً عن العفة المقدسة التى يتمتع بها المقدسون فى المسيح . .
إذ أن العفة هى عفة الروح والقلب وحفظ نقاوة الداخل ، وهى لن
تكون حقيقية إذا جعلناها تقوم على التحفظات والحواجز المادية إذ أن

مصدر الخطية ليس في الجسد بل في الروح فلا عبرة بالذين يعتبرون الجسد عائقاً وشريراً ومعتلاً للحياة الروحية ودخيلاً على طبيعة الإنسان لأن هذا زعم يحاول به البعض أن يجعلوا أنفسهم ملائكة قدر المستطاع ويتناسون أنهم بشر ، وهيات أن ينفعهم ذلك ؛ لأن الجسد هو الوسطة التي يتحقق بها حضور نفس لنفس أخرى . وفي ذلك يقول أغسطينوس : « من لم يكن روحانياً حتى في جسده يصير جسداً حتى في روحه ، (المسيحية والجسد ص ١٥ الأستاذ كمال حبيب) وإذا ليس الجسد شريراً في حد ذاته — لأن هذا هو الزعم الغنوسى — ولا أعضاؤه قبيحة بل تلك المختبئة فينا إنما نُخزى بكرامتها وقيمتها العالية .. يقول أكليمينس الاسكندري هنا : « لا يجب أن نخزى من الأعضاء التي لم يخز الله من خلقها » .

وإذا فليس في المسيحية التي ندين بها تلك الثنائية بين الجسد والروح التي نادى بها العقيدة الافلاطونية حين ادعت أن العالم المادى ليس من أعمال الله وأن كل ما هو مادى إنما هو حقير ، ونظرت إلى الإنسان على أنه روح محبوسة في جسم مادى تتطلع إلى التحرر منه وأن الجسد مقبرة الروح ، وكان الروح والجسد عنصران متنافران ومختلفان ، وإنما تعلن المسيحية ثنائية أخلاقية في الإرادة فقط فنادعوه بأعمال الجسد هي الأعمال السلبية التي تنتقص من وجود الإنسان .

لقد قدست المسيحية الجنس ثم قدست الزواج والأمومة وأعلنت أن أصل النجاسة في الكيان الأدبى لا الجسمى — وأن الله لم يخلق

شيثا نجسا بذاته بل خلق كل شيء حسنا ، وذلك لأن الخالق ظاهر وكل ما يخلفه لا بد أن يكون طاهراً ...

وقد جاء المسيح بالفداء فضرب به كل العواجز التي كانت متينة وثابتة والتي سببتها الخطيئة ، حين شق الحجاب من فوق إلى أسفل ونقض حائط السياج المتوسط قاتلا العداوة - التي كانت بين البشر والله وبين الجنسين - بالصليب (أف ٢ : ١٤) معناها بذلك انتهاء الفوارق القومية والجنسية والطبقية سواء ما كان منها بين اليهود والأمم أو بين الرجال والنساء أو الأحرار والعبيد مبينا بذلك أنه ليس لأحد امتياز على الآخر إذ لا فرق الآن (رو ٣ : ٢٢) وهذا قد جعل من رفع العاجز أمراً واجبا كمبدأ كتابي لنا كيد وضمان الحريات الروحية النابعة من الفداء ، ولذلك فإنه يعتبر من الحقائق الأساسية الواجبة الاحترام والتي وصلت إلى إعلان صريح قد أورده العهد الجديد : « بأنه ليس ذكر وأنثى بل هما واحد في المسيح يسوع ، يعمل فيهما روح الله الواحد بجزية تامة غير مقيدة ... !

وأما الادعاء بأنه قد ينتج من وراء ذلك أخطار أو أضرار فيعتبر غير ذات موضوع هنا لأنه ليس هناك تصريح قط باستخدام مثل هذه المزاعم كوسيلة لإبطال مبادئ قائمة واجبة النفاذ حيث أن الحياة كلها وخاصة في المجتمع المعاصر مليئة بالمشاكل بوجه عام ، ومن ثم فلا عبرة بوجودها في هذا المجال الخاص بل هي مدعاة لزيادة الخبرة وتعميق الفهم وتوسيع النطاق الروحي وتحويل المشاكل نفسها إلى بركة بادخالها

في صميم الحياة الروحية حتى لا تبقى رهيفة بل تتحول إلى حياة قوية
جبارة مقتدرة ...

ولا عبرة هنا بما يقال عن وجود حوادث فردية شاذة فهي ليست
حجة يُستند عليها في هذا المجال وإنما هي على مسؤولية أصحابها دون
سواهم ، ما دام المجال الروحي يسير وفقا لقواعد الكتاب ونظامه وتحت
ضبطه وهذا ما نريده لكياننا باستمرار أى أن يكون تشكيله كتابيا
وروحيا معا ...

ومن المتفق عليه أن وجود المناعب والمشاكل في طريق تنفيذ الحق
الكتابي إنما هو امتحان من الله لإثبات صحة النوايا من جهة الرغبة في
هذا التنفيذ ، كما أن هذه المشاكل أيا كان نوعها وهي موجودة في كافة
أوجه نواحي الحياة إنما هي السبيل الذي عينه الله لتوسيع الفهم والإدراك
والوصول إلى حياة أفضل ...

ولذلك فإتينا مع تسليمنا بإمكانية وجود بعض العلاقات السيئة - ولو تكن
ليس معنى هذا أن الشكل شرير وأن المقصود برفع **العاجز** مجرد اختلاط
الجنسين - إلا أن غير الناضج فقط هو الذي يرى الجنس، في كل علاقة
وهذا دليل على أنه ناقص التمييز ؛ قصير النظر ، أما الناضج فهو من
يقبل « جنسه » كما هو وفي نفس الوقت يرى في علاقاته بالجنس الآخر
ما هو اسمى من « الجنس » ، أما الشخص المتزمت فتراه يريد **العاجز**
كعنوان للتعامل الخذر مع الجنس الآخر ولذلك تجده يرى معنى شريرا
في كل ابتسامة ، ويعلق رأيا قبيحا على كل مجاملة وكأن الفداء

معدوم الأثر في حياة الذين تقدسوا به وارتفعوا إلى أسنى الآفاق
الإنسانية !

ويذكر « كوستي بندلي » في كتابه « الجنس في معناه الإنساني » :
« بأن الذي ينظر إلى جسد الآخر فحسب ليس سوى ماجن ، وأما
الذي لا يرى في جسد الآخر سوى الخطر الواجب التجنب فهو المتمزمت
وكلا الموقفين مظهر لتلك المحاولة التي عبر عنها الكتاب عند سرده
لحادثة سقوط الجديين الأولين ، محاولة تأليه الذات بمعزل عن الآخر ،

وإننا بمجرد ذلك يصف الجنس بأنه نمط وجرد وأسلوب تصرف
لا مجرد جسد ... وهو يتحدث عن العفة فيقول : « ما أكثر ما تُشوهُ
معنى العفة حتى أصبحت مرادفة للعجز والخوف ... يبين الكتاب أن
الخوف من الجنس ، والتهرب من مواجهته ، وإخضاعه للأوامر والنواهي
التي يفرضها المجتمع والدين هو تزييف للعفة ، فالعفيف هو من لا يخاف
الجنس ويتعهد به بوعي ومسئولية موجهة إياه بحكمة ، العفيف حقا هو
من يحرص على إعطاء الجنس كل أبعاده على أسس تربوية مبنية ليس
على قمع وكبت بل على تهذيب وتوجيه .. »

وهو يجيب على السؤال : « هل مفهوم العفة يعني قمع الغرائز ؟ »
بقوله : « أنا لا أؤمن بالقمع لأنه عملية سلبية ، وكل قمع يحد ذاته
قريب من الكبت مجرد موقف سلبي من الغريزة . هذا لا يكفي لمقابلة
جموح الغريزة ونزعتها لأن ذلك يستلزم توجيه الغريزة لتحقيق
الهدف . »

الطريقة الفضلى إذاً هي عدم الاكتفاء بمجرد محاربة الغرائز بل
لأننا نكيد على تهذيبها لتصبح منسجمة مع الأهداف التي وجدت من أجلها
فالشخص العفيف إذا وقع نظره على امرأة لا يراها كمجرد جسد فيهرب
منه وإنما ينظر إليها كشخص إنسانى .. إنسان مثله ، وعندما يتم
الوصول إلى ذلك أى اعتبار المرأة إنسانا تكون العفة قد اكتملت ،

وإذاً ليست العفة مجرد امتناع كما يفهم من اللفظ العربى لأن العفة،
فيه مشتقة من « عف » عن الشيء أى امتنع عنه لكن هذا موقف سلبي
وأما إيجابيته فهي « ضبط النفس » وهذا هو معنى التعفف فى اللغة
الانجليزية « Self Control » - إنها ليست كبتاً ولا انطواء ولا تعامياً
بل تعهداً واعياً ومواجهة سامية تصدر عن ذات ناضجة قد جمعت من
الجنس الآخر موضوع الاحترام والمهابة .. وهن ثم فان وضع المرأة
وراء حاجز أياً كانت مبرراته المزعومة إنما هو بمثابة اعتبار المرأة
خطراً على الفضيلة أو على الرجولة كما أن إلصاق شتى التهم بها لما يدفعها
إلى مزيد من الإمعان فى مُركَّب نقصها مما يظهر فى انقلاب وضعها
ورغبتها فى رفض الأنوثة وهذا يفتح الباب إلى حالة عدم قبول الانسان
لجنسه رجلاً كان أو امرأة وهذا هو المرض العصرى الخطير .!

فضلاً عما فى هذا الكبت من محاولة رهيبه للهرب من مواجهة
« مشكلة المواجهة » التى هى أهون من الكبت نفسه بما لا يقاس ،
ويكفى أنها طريق الإغلاء أو التسامى الذى هو مفتاح الحياة الاجتماعية
بكل ما فيها من رقى وتهذيب وتعاطف وصدافة وثقة ! هذا هو تقديس
الجنس لا عن طريق إقامة الحواجز بل عن طريق هذه الوحدة المقدسة

في الوجود المشترك مما لا يجعل العفة فريضة يدعمها الخوف من العقاب الإلهي ويغذيها احتقار الجسد واعتباره مصدر الخطية والدنس !

أما التعفف في معنى الضبط الواعي ، فهو يختلف تماما عن السكبت ولا ينشئه بل ولا يدع له مجالاً ، لأن العفيف قد تقدس فكرياً ووجدانياً وزوعاً وليس فيه أدنى انقسام في الشخصية ، فالعفيف لا يحس بالفراغ ولا بالصراع — إنه لا يحتاج إلى حاجز يضغط عليه ويدفعه إلى السكبت الذي هو مجرد عملية سلبية فيه تهرب من الواقع أما الضبط فهو مرحلة لعملية إيجابية .. عملية انفتاح كامل إلى الواقع وتعد واعٍ للجنسية وإخضاعها بفرح ورضا للمثل الأعلى ..

وإذا كان كبار الباحثين جميعهم سواء منهم الفلاسفة أو العلماء يؤكدون أن إرادة الإنسان أقوى بكثير من الغريزة الجنسية ، (ص ٥٥ من كتاب المشكلة الجنسية وكيف نجابها ترجمة د . موريس تاووضروس) فهي تستطيع أن تجعله حراً يتلفت حوله دون أن يخشى إنساناً يمكن أن يلومه على أمر ما ، لأنه غير مقيد بأي شهوة أو كراهية أو خوف أو شعور بذنب ، فكيف يكون حال الذين قد تجددوا بنعمة المسيح وصاروا يرون الجمال الحقيقي لا في الشكل الخارجي بل في جمال الروح والأخلاق الكريمة مما تقاس به الحياة ويترك آثاره في سجل الخلود؟

ويذكر كتاب حياة الصلاة الأرثوذكسية ص ٢٤٤ : « أن الشخص الذي تجدد يجوز تغييراً عاماً يشمل كل حياته الداخلية والخارجية معاً وتنتقل حواسه انتقالاً واضحاً من المادية إلى الروحانية ، فالعين بعد

أن كانت تجد مسرتها في الجمال المخلوق سواء كان في مناظر الطبيعة الخلابة أو الحيوانات والطيور الرشيقة البديعة أو بهاء الوجوه البشرية .. تجدها قد انتقلت انتقالاً مجيداً من هذه الماديات الزائلة وهذا الجمال الزائف المتغير والمتقلب إلى أصل الجمال وخانقه، ذلك الجمال الحق الذي لن يتغير قط أو يمتريه شبه تغيير .. فتجد العين مسرتها في التأمل إلى ما هو وراء كل جمال إذ نستطيع أن ترى جمال الله في كل شيء، وهكذا تنتقل من المخلوق إلى الخالق .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتاب يعلن أن الله يحل بالروح القدس في جماعة المؤمنين ويجعل منهم هيكلًا ممتدسًا ويهدد بإفساد كل من يحاول أن يفسده (١ كو ٣ : ١٦) ولا عبرة هنا بوجود شخص غير مؤمن ، عابر سبيل، ممن قد يدخل إلى هذا النطاق المقدس عرضاً، لأنه نتيجة لهذا الحلول الإلهي الفائق تكشف خفايا قلبه ويخر على وجهه ويسجد لله منادياً إن الله بالحقيقة في هذه الجماعة (١ كو ١٤ : ٢٥) هذا يعلن الموقف الإلهي تجاه المندسين أو المترددين بين المؤمنين وهم خطاة ويجب على السؤال الذي يردده البعض بقولهم : « من الذي يضمن أن كل الموجودين والموجودات في الاجتماع هم قديسون وقديسات ،

وإذا فاجتماع الكنيسة أصلاً في مكان واحد إنمادو اجتماع المؤمنين المعتمدين بالروح القدس، الأمر الذي يؤهلهم لهذا الحلول الكامل الشامل والذي يعتبر بإزائه إقامة حاجز في أي اجتماع من هذا القبيل بمثابة إعلان أن الجماعة التي فيه غير مقدسة وأن الله بالتالي ليس حالاً فيها بل إنها بوجود العاجز تجد نفسها في حالة منقسمة وليست موحدة كتلك

التي كانت عليها الجماعة الأولى في العملية إذ كان الجميع معا بنفس واحدة لما حضر يوم الخمسين (أع ٢ : ١) ، كما أن في بقاء العاجز مخالفة صريحة للنصوص الكتابية التي تعلن تقديس المسيح للخليفة كما هو بالأولى جماعته مثل القول . «إني عالم ومتيقن في الرب يسوع أن ليس شيء نجساً بذاته إلا من يحسب شيئاً نجساً فله هو نجس» (رو ١٤ : ١٤) وهو قول مرتبط بالطبع بالرب يسوع الذي هو محور الاجتماع ومركزه ومشيح القداسة والطهر فيه — فهل يحتاج مثل هذا الوضع المبارك إلى حاجز يحميه وبقية من نظرات العيون الشريرة وما وراءها من ميول ؟ وإن قيل جدلاً إن بالكنيسة في مكان ما بعضاً من المستهزئين الأدعياء ألا يردعهم حضور المسيح الناري القداسة ويكتمهم وهو الذي لم يكتف في سر عظمة الجبل بمنع ارتكاب الأفعال غير الأخلاقية بل قد منع أيضاً الدافع إليها والتفكير فيها موجهها اهتمامه إلى الباطن لكي يكون نقياً طاهراً عفيفاً (مت ٥ : ٢٧ — ٣٠) وقد أعلن بواسطة رسوله بولس إلى التسالونيكين بأن إرادة الله هي قداسة الجماعة .. وأن يفتنى كل واحد فيها بإناءه بقداسة وكرامة .. وأن لا يتناول أحد ويطمع على أخيه في هذا الأمر لأن الرب منتقم لهذه كلها» (١ تس ٤ : ٣ — ٧) ولسبب هذه الضمانات في تقديس جماعة الرب وجدنا الإقرار المبارك : «أن كل شيء طاهر للظاهرين وأما للنجسين وغير المؤمنين فليس شيء طاهراً بل قد تنجس ذهنهم أيضاً وضميرهم» (١ تي ١ : ١٥) فالنجاسة إذ لم تعد مجرد ظروف خارجية فيما حولنا تستلزم القمع والضغط بفاعلية حاجز مادي وإنما هي حالة من الفساد فيمن يقبلها لا ترتبط بمكان ولا تتقيد بزمان

بل بالذهن والضمير وهيئات لمن يرتضون بها أن يسكنوا من المؤمنين عار في الحق المغسولين والمطهرين بدم المسيح لأن مثل هذا الوضع يكون تناقضاً غريباً لا يؤيده واقع الكتاب ولا الاختبار الصحيح ١١ .

أما الزعم بضرورة الحاجز اسبب وجردنا الحاضر في هذه الأجساد التي يصفها معتنقو هذه الضرورة بالفساد فهو قول أغرب ، لأن الفساد الذي توصف به الأجساد الحالية إنما يعني القابلية للفساد (التحلل في القبر) نتيجة الموت ، كما أن وصفها « بالمئات » قبيل ذلك يعني « القابلة للموت » . فليس المقصود إذأ ما ذهبوا إليه من أننا ما دمنا في هذا الجسد فأننا نعيش لذلك في فساد ، لاننا لسنا في الجسد بل في الروح (رو ٨ : ٩) ومن ثم فاننا بنعمة الله وبفعل الروح القدس فينا مقدسون حتى أن أجسادنا هذه كالتى قد تقدست بحلول الروح القدس فيها قد انتسبت للمسيح وسميت « أعضاء المسيح » ونحن على الدوام نظهر ذواتنا من كل دنس مكتملين القداسة في خوف الله ، مختبرين حضور الله في وسطنا فنحظى بأيام السماء على الارض أينما نكون وفي كل وقت ، وبهذا نذوق الأيجاد ونحن بعد في هذه الأجساد إلى حين دخولنا تلك الأيجاد التي سيشارك فيها من تقدسوا في المسيح من رجال ونساء سيصلون معاً إلى قمة الشرف العظيم فينتظمون هناك معاً في صفوف الأظهيرين ١١ .

ثالثاً : لان الحاجز يعوق تكوين الشخصية البشرية بوجه عام :

يعرّف علماء الاجتماع « الشخصية » بأنها مقومات التعبير عن الوجود التي يتم بها إثباته وهى شئ جذرى في كل كائن حتى متمتع بالحرية والنطق

والعقل . أما الحرية فهي أعلى القيم : لأنها ليست امتيازاً طبقياً ولكنها حق عام قوامه المساواة ومتابعة التطور في الحياة الاجتماعية ، إنها فرصة مرآتية لخدمة الصالح المشترك وإثرائه بتحويل كل ما هو ناقص وجائر وجعله أكثر إنقانا وصلاحيّة ونفعاً نتيجة مواءمة البحث والعناية بالدراسة .

ولذلك فهو واجب الحق الأوحد في القانون العام الذي يعامل الجميع بموجبه على قدم المساواة باعتبار كل أمرىء كأننا نطننا يعمل أحكام العقل التي تقضى إعطاء الجميع فرصاً ماثلة بقدر الإمكان لينتفع كل منهم بما قد يكون بين يديه من إمكانيات . وهذا هو معنى المساواة إنه قبل كل شيء تنظيم الفرص . أى أن فرص فرد لا يجوز أن يضحى بها في سبيل فرص فرد آخر (ص ٧٨ من كتاب القانون والقيم الاجتماعية) .

وهكذا تعنى الشخصية ، تنسيق الأنشطة الفردية بإدراجها في حركة جماعية فيها الكفاية من المرونة لكي لا تهدر أية غاية مشروعة يتوق إليها الفرد وفيها قدر كاف من الانسجام لاستمادة الهيئة من مجهود كل واحد .

ومن المؤكد أن يجد الفرد ذلك في ظل نظام تقدمى عادل فنتمو به الجوانب السامية من شخصيته ، وواضح أن التحسين الذي يطرأ على الجماعة يُفضى إلى تحسين حال أعضائها ، وأن التقدم غير ممكن من أى ناحية أخرى بغير رفع مستوى الفرد ، فإن كل فرد يجد في صالح الجميع جواً ملائماً لتحقيق صالحه هو .. ولذلك كان لابد من تغيير النظم وتعديها بما ييل وإلغاؤها أحياناً حتى لا تقف جامدة بحال من الأحوال في طريق

التطور الذي يطرأ على التصورات الاجتماعية للقيم عبر التاريخ (ص ١١٢)،
١١٣ من نفس المرجع) .

وواضح أن هذا التعريف للشخصية ينبع أصلاً من الكتاب المقدس
فهو الذي أقرّ للمرأة شخصيتها كالرجل وجعلها مساوية له في القيمة
الإنسانية المشتركة كما في الحقوق العامة أمام القانون - وهذا هو أساس
مبدأ تأكيد المسؤولية الشخصية على كل من الرجل والمرأة على حد
سواء. إذ لا يمكن أن تكون وصايا الله عقلاً وبداهة قد وجهت
إلى أحد الجنسين دون الآخر حتى أن الربانيين قد قرروا أن ما جاء
في خروج ٢١ : ١ « توضع أمامهم هذه الأحكام ، بأنه شامل للجنسين
على السواء .

وهذا يؤكد مبدأ المسؤولية الشخصية على كل من الرجل والمرأة
منذ البداية ، ولذلك كان لا بد من التزام كل من الرجل والمرأة
بالمسؤولية ، لأن كل واحد منا سيعطى عن نفسه حساباً لله ، (روم ١٤ : ١٢)
ومعنى ذلك أن المرأة ستعطي حساباً عن نفسها أمام الله كالرجل تماماً
وستنال مثله ما تستحق من ثواب أو عقاب... والظامة الكبرى في
إقامة الحواجز هي هدم امتيازات المرأة المسيحية وبالتالي رفع
المسؤولية الشخصية عنها أمام الله ويكون المسئول عنها حينئذ من يضع
هذه الحواجز ويتمسك بها . . . !

أما لإثبات وجود هذه الشخصية للمرأة فراه في اعتراف الوحي
لها بكيان واحد مع الرجل - هو الذي يسمى بالإنسان - بلا أدنى

تفرقة بينهما ولذلك صدر إعلان دولي في ٨/١١/١٩٦٧ بمنع كل أنواع التفرقة بين الرجال والنساء . كما جاء في الميثاق الوطني : « إن المرأة يجب أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط عنها بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك مشاركة إيجابية وفعالة مع الرجل في صنع الحياة ،

وبالرجوع إلى سجل الخليقة نجد أن الخالق لكل من الرجل والمرأة واحد ، وأنه وإن كان الرجل هو « المبدأ الفاعل ، والمرأة هي « المبدأ المنفعل ، إلا أن الحياة لا تتولد إلا عنهما معا وهكذا ساوى بينهما وجعل منهما معا مصدر الوجود الإنساني كله ، كما أنه تعالى منع الاعتراض على ما يخلقه من ذكور أو إناث معلنا الويل على من يخاصمه في ذلك (أش : ٤٥ : ٩)

والشخصية المنسوبة للمرأة تمنع النزول بها إلى درجة أقل من وجودها الإنساني فهي إنسان والاختلاف فقط بينها وبين الرجل إنما هو في المهمة التي أوكلتها الطبيعة للرجل أو المرأة . وأما قيمة الوجود ومعناه أو في الذات الإنسانية وكرامتها فليس بينهما أي اختلاف إذ لا فرق بين الرجل والمرأة من جهة جوهر الوجود وثانيته بالنسبة لكل منهما .

وهذا هو أساس المساواة بينهما ولذلك فقد شمل الفداء المرأة كالرجل في مثله في الإيمان لنوال الخلاص والحياة الأبدية وتساوت أيضا معه بالنسبة للعطايا الروحية وأعظمها عطية الروح القدس التي أعطيت في العملية بلا فارق بين ذكر وأنثى وصار من حقها التسبيح

والصلاة والنبؤ والتعليم تحت شروط معينة ... وهذه هي مقومات الشخصية وهي تزداد ظهوراً في إقرار الوحي للمرأة بعقل صورة الله كالرجل تماماً كقوله : « خلق الله الإنسان على صورته . على صورة الله خلقه ذكراً وأنثى » ، (تك ١ : ٢٧) هذه هي صورة الله الشبيهة وهي الأصل والمثال الذي صنع الله عليه كلا من آدم وحواء على السواء ، ولذلك تتساوى المرأة بالرجل لاشتراكهما في هذه الكرامة وهي تعنى الإحساس بالوجود الخاص أى الشخصية ..

وإذا فليست المرأة صورة مكررة أو منعكسة للرجل لأنها مخلوق على صورة الله مثله فمن حقها كمن تحمل صورة الله كالرجل أن تتقدم عن نفسها وبمنفسها إلى شركة مباشرة مع الله فتجد نفسها مع الرجل في حضرة الله بلا فارق بينهما في ذلك ! كما قيل عنها أيضاً بأنها « معين للرجل نظيره » ، (تك ٢ : ١٨ و ٢٠) ولفظه « نظيره » - وهي في اللغة الأصلية « زنده » - تعنى شبيهه في الدرجة والمقام ، والنظير لغة هو « المثل و المساوى » ، وفي الترجمة الانجليزية Partner ، الشريك ، وهذا يرفعها من المذلة والمهانة إلى مرتبة الكرامة والإنسانية باعتبارها مخلوقاً نظير الرجل يعاونه على تحقيق السكال المنشود والقصد من الحياة فهى شريكته في المصير والأبدية .

إنها ليست خادمة أو شغالة أو عبدة للرجل وخاصة أن عصر الرقيق قد انتهى ، ولا هى بسلمة أو غنيمة ، وإنما هى زميلة الرجل ورفيقتة ومصالحتهما واحدة حتى إنها « سميت » نفس الإنسان الأخرى ، وقد أخذت من جنبه بجوار قلبه حتى يكرمها ويرفعها إلى مستواه

فيساويها بنفسه باعتبارها شريكته التي تقف بجواره جنباً إلى جنب فلا تقل عنه ولا تسمو عليه . إنها شريكته في كافة المجالات في المواهب والأهداف في تحقيق الآمال والأمانى وخلق العبقريّة والنبوغ وإيجاد الذوق السليم والارتقاء في فن الحياة . ١

وأما سبق خلقته الرجل فليس بمقدم له في مقامه وكرامته لأن الحيوانات وقبلها الغابات سبقت خلق الرجل وهي لا تتفوق عليه بسبب الترتيب التاريخي .

فهل يتفق هذا التكافؤ الذي يحتم أن تحيا المرأة في كرامة نفسية وخلقية واجتماعية وروحية مع وضع حاجز يفصل بينها وبين الرجل ؟ يقرر مؤلف كتاب « المشكلة الجنسية » : « بأن العلاقة بالمرأة يجب أن تنظمها عاطفة التكريم والاحترام .. فلا تنس عندما تتطلع إلى وجه امرأة أن أمامك تقف « نفس » تتمتع بكامل الكرامة والقداسة لأنها نسمة الله وتنتجه بطبعها نحوه .. إنها نفس خالدة خلقت على صورة الله وهي تحاول جادة أن تصير على شبه الله الذي خلقها من أجله .. » ثم يعود فيقول عنها : « إنها عضو في المجتمع ولا يجب أن تكون عضواً أشل يهدم كيانه ويتسبب أيضاً في هدم كيانه المجتمع . إن لها إمكانات وقوى يجب أن تساهم بها في خدمة المجتمع لرفع شأنه والسمو به ويجب تشجيعها على ذلك حتى لا تضيع الحياة منها في تفاهات وصغائر .. »

ويصف الأستاذ سلامة موسى الشخصية في كتابه « الشخصية الناجعة »

بأنها إرادة أى نزعات أو اتجاهات معينة ، فهى الدفة التى تعين للذكاء وجهته وذلك وفقاً لتعلمه من المجتمع الذى نعيش فيه ... ولا شك لذلك بأن الشخصية تنمو بالاختلاط والمعاملة وتحمل المسئوليات (ص ٣١) ويحلل منطق الواقع هنا بقوله : « إننا نشأ منذ الطفولة ونحن نلقن بأن الجنسين يجب أن ينفصلا - وهذا الانفصال يجعل الشعور الجنسى مضطرباً يلجأ للتطلع للخفايا والرغبة فى الوقوف على خواص الجنس الآخر . ولذلك يودى الخيال ما ينقص من الواقع ولكنه يؤديه على غير الأساس الصحيح . . إن الشخصية الناجمة تحتاج إلى الاتجاه الاجتماعى السوى . ونصف المجتمع من النساء فإذا عجز الشاب عن معاملة الجنس الآخر فهو ناقص الشخصية وهو قد يضطرب ويشعر بخبال عندما يلتقى بامرأة لأنه نشأ منفصلاً عن الجنس الآخر لا يعرف كيف يعامل أفراده ،

ثم يعود فيقول : « إن المجتمع الذى ينفصل بين الجنسين يعوق نمو الشخصية : وإذا كان الحجاب قد محا شخصية المرأة محواً يكاد يكون تاماً فإن الانفصال بين الجنسين قد عاق تكوين الشخصية عند الرجل وأفسد العلاقة بين الجنسين . . إن الحرية والمسئولية كليهما تؤديان إلى النضج وهما فيتامين الشخصية وعلى قدر السمو فى المثاليات يسكون السمو فى شخصيتنا . . إن أكبر مرارة للشخصية هو الاجتماع ذلك أن الشخصية بطبيعتها اجتماعية وبغير ذلك تضعف فهى فى حاجة إلى مرارة بالاختلاط لكي تكبر . . فن أعظم مقومات الشخصية أن يكون للإنسان نشاط اجتماعى يحمله على الاختلاط بالمجتمع ويشعره بالكرامة والمنفعة وأن

حياته ليست عبثا عليه أو على المجتمع - والشخصية الجليلة في عصرنا هي التي تنسم بالعقل العام ، هي الشخصية الإيجابية الكفاحية التي تواجه الحياة بنعم .

ويسرد دكتور مختار حمزة في كتابه « الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية » ص ١١٠ دور المرأة في بلادنا بأن الفرصة قد صارت أمامها كاملة في كافة الميادين .. ولقد أثبتت كفاءتها في معظم الميادين التي كانت وقفا على الرجل .. وأن إحساس المرأة بالمساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل سوف يتيح لها الفرصة دون شك للمشاركة الإيجابية في التنمية وفي تهيئة فرص النجاح أمامها .

ومن ثم فقد وجدنا القس صموئيل حبيب يقرر في كتابه « الكنيسة في مجتمع منطور » ، بأن التزام المرأة بالخضوع المطلق للرجل إنما هو من ضمن التقاليد الموروثة عن الماضي التي لا يتمسك بها بشدة إلا من يعيشون فيه ، أما التراث المسيحي الأصيل فإنه يشجع التقدم والتطور ما دام يتفق مع رسالة الكنيسة كما رسمها المسيح ، ولذلك فإن احتقار المرأة والانتقاص من شخصيتها لا يتفق مع المسيحية في شيء ، تلك التي نادى برفع مستوى العلاقات الإنسانية بين أفراد الجنس البشري إلى حد المساواة دون تفرقة عنصرية بين لون أو جنس أو دين ، وذلك لاحترام الجنس البشري لذاته ورفع قدر الإنسان الذي مات يسوع لأجله رجلا كان أو امرأة ، أبيض كان أو أسود ، سيدا كان أو عبداً ثم يعود فيقول : « لقد أثبتت المرأة العاملة أنها ذات شخصية

مستقلة تحصل على إرادها الشخصى فى مقابل عملها وقد نتج عن ذلك احساسها باحترامها لذاتها ومساواتها للرجل . . .

ولا شك أن الكنيسة تنادى بتحرير المرأة وإكرامها ومساواتها بالرجل ولا شك أنها تعترف بمساواة المرأة فى المجتمع ، (ص ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٩ ، ٦٠)

وليس هذا بغريب فقد أعلن المسيح أن المرأة مساوية للرجل بتكريمه للرباط الزوجى ورفضه تجسيم خطية المرأة دون الرجل . جاعلا بذلك من العفاف دستورا يلتزم به كلاهما ورافضا بذلك القانون المزدوج الذى يفرق فى المعاملة بين الرجل والمرأة والذى يطلب منها التزام العفة التامة مع أنه لم يضع أى التزام على الرجل من هذا القبيل .

ويعلمنا كليمنضس السكندرى هذه المساواة بقوله : « إن مسيحيتنا روحانية مشتركة بين الرجال والنساء على السواء ، لأن الشخصية البشرية فى كليهما يجب أن تتدرب باستمرار للحصول على الحياة الباقية والاستعداد لها . » ولذلك فقد أفسحت الكنيسة المجال لنساءها القديسات للاشتراك اشتراكا فعليا وفعالا فى كل ميادين النشاط الكنسى منذ البداية .. ! »

ولكن هل تتحقق حرية هذا النشاط وواقعيته إذا كانت هناك حواجز مادية فاصلة فى الكنيسة ؟ بل هل يمكن للمرأة المسيحية نفسها

أن تحس بآدميتها وكرامة وجودها الشخصي وأنها تحررت من عهد العبودية (عهد الحریم) طالما أن الخواجز باقية!؟ وهل يمكن للكنيسة اليوم أن تقابل تطورات الحياة المعاصرة وهي تتجمد بالأوضاع الرجعية المتخلفة؟ — إن الواجب يقضى على الكنيسة أن تتجه نحو الأصاح وتحافظ على الحالة التقدمية التي لنا منذ البداية بهدم الخواجز المادية والروحية التي تفصل بين الجنسين في ربوعها، حتى يمكن أن يساهم كل عضو حقيقي في الكنيسة — رجلا كان أو امرأة — بخدمة للمجتمع بتحويل طاقاته الداخلية إلى نشاط خارجي وبذلك يتمتع بشخصية أقوى وأفضل !!

ولا تخفى أهمية رفع الخواجز هنا في إزالة التعنت الذي ترسب في المجال الديني ضد المرأة بعد أن شقت طريقها للمجتمعات العامة والجامعات كما اختطت سبيلها إلى ميدان العمل ومختلف أنواع النشاط — وقد تقدم د . سعيد اسماعيل استاذ كلية التربية بجامعة عين شمس يبحث عن « مركز المرأة في المجتمع المصري في العصر الحديث » قال فيه :

« منذ فترة كانت المرأة مخلوقا تابعا للرجل بكل معاني التبعية متخلفة عن ركب الحياة بكل معاني التخلف .. ولكن جاءت حركات تحرر المرأة لتثبت أن المرأة لا تقل عن الرجل ككائن له مقوماته ودين حقه أن يثبت وجوده ... وبذلك توالى الخطوات نحو احتلال المرأة مكانها في المجتمع . »

وهذا يدفعنا للتساؤل : حيث أن الأمر هكذا في شتى مجالات المجتمع

فلماذا لا يكون في الاجتماعات الدينية وهي عامة يحضرها الكبار والشيوخ؟ ولماذا لا يتحقق التسامى برفع الحاجز وتمتزع العقد النفسية التي يرتبط بها الخوف والتجمل والتي يكون مظهرها عند الكثيرين هو النظر إلى الجنس الآخر نظرة هلع وفزع؟ ولماذا يحدث هذا الخلط المتعمد بين رفع الحواجز والاختلاط الانفرادي الذي يخشى من نتائجها [والحوادث الفردية التي تدفع المعترضين للتمسك بالحاجز ترجع إلى مثل هذا الاختلاط] مع أننا إنما ندعو لوجود جماعي مشترك في حضرة الله يتساوى فيه الجميع من رجال ونساء تحت راية الإيمان الواحد؟

قال ترتليان في أعقاب العصر الرسولي: «لم تكن النساء يُصلين مع الرجال فحسب، بل كان الجميع يتبادلون معا التحريض والتدعيم، لأنهم وُجدوا معا في حالة المساواة في كنيسة الله، إنها مساواة في دائرة النعمة التي تحت كل الفوارق».

فإن كان العهد القديم رغم كل تحفظاته والحواجز التي فيه بطبيعة عصره قد أعطى المرأة حق المشاركة في العبادة والخدمة فوجدت في ازمنتها المغنيات وضاربات الدفوف والعازفات على مختلف الآلات الموسيقية في الهيكل والمتجندات (النذيرات) والمبشرات والقاضيات والنبيات بل إن التقليد اليهودي قد منحها الحق في أن تكون واحداً من السبعة الذين يتلون بالتناوب نصوص التوراة، فهل بغريب أن نجد العهد الجديد قد فتح الباب على مصراعيه أمام المؤمنات بأوسع مجال؟

إن حرية الاستخدامات الروحية في الاجتماع العام لسكل من الرجل والمرأة على السواء لا يمكن أن تكون مكفولة والعاجز قائم يفصل بينهما - فهل يصح بقاؤه بعد في مجال الروح القدس الذي يتولى قيادة الاجتماع وهو حر في اختيار الإناء الذي يستخدمه - فإن كانت موهبة الروح القدس قد انسكبت على النساء كما على الرجال بالسوية فن يقدر أن يمنع ظهوره فيهن واستخدامه لهن كما للرجال بالتام (أع ١١: ١٧)

إن نساء المسيحية اللواتي هتف بعظمتن ايبانوس قديما لا يدركن تماما الآن لإنجيل المساواة هذا لأنهن يجدن المرأة محنرة وهى حتى يومنا هذا لا تزال في نظر بعض المتأخرين في الشرق مقيدة بل أسيرة للرجل وهذا يضاعف من مشقة الحياة الروحية بالنسبة لها رغم أن هذا الانجيل قد جعل الخط من قدرها مستحيلا !!

وقد أنهى المجتمع الحديث كل تفرقة بين الرجال والنساء في كافة المجالات وأصبحت المرأة تعمل كالرجل وتكافح معه في الحياة على نفس المستوى ، أفليس من الغرابة بمكان بعد هذا كله أننا لانرى المرأة تُكسبت أو توضع خلف حاجز إلا في أقدس مجال وهو مجال التعبد لله والامتلاء بالروح ، وهو أوجب مجال تتساوى فيه مع الرجال مساواة كاملة غير منقوصة يقصد الله من ورائها ليس فقط تسكينها بما ذكر وتحميلها إياه كأمانة ستكون مسؤولة عنها أمام الله وسيحمل ذنبا عند المحاسبة من يقف في طريق تأديتها لهذه الأمانة ، بل أيضا

لإيجاد الإثارات والدفعات التي قد يستخدم فيها الروح القدس آليات وسيدات ليس فقط بحكم قانون المساواة وحرية عمل الروح كما يشاء دون قيد ما بل أيضاً وكثيراً ما يكون الأمر كذلك لإثارة الغيرة والحماس في قلوب الشبان والرجال الذين قد يكونون أحياناً في حالة جمود وعدم نهوض إلى حد يمتنع معه على الروح القدس أن يعمل فيهم .

ولذلك فإن المؤمن المسيحي - رجلاً كان أو امرأة - يرحب بكل الحركات التحررية والتقدمية ويسهم فيها بكل ما أوتي من قوة لأنه يعلم أنها مسئوليته أمام الله والناس والضمير وهو لا يقف سلباً لأن الإيجابية تعبر عن إنسانيته واكتمال كيانه وهو لذلك يرفض أن يكون سلبياً متقوقعاً أو متعصباً ممن لا يستطيعون الانفتاح للحياة في زمانهم . وأنه ليفعل ذلك يساهم بما يستطيعه من نشاط لأنه يعلم أن هذا هو طريق الشخصية المتميزة التي تبدأ حالياً في الظهور ويتم اكتمالها في الأبدية . هذه الشخصية الذاتية للمرأة كالرجل هي عنوان الكيان الخاص الذي يوجهه تصير المرأة مسؤولة مثل الرجل عن أعمالها وتصرفاتها أمام القانون الأرضي والسموي على السواء .

ولعل الكبرياء الجنسية فقط بعد كل هذا هي التي تدفع الرجل إلى الاستعلاء المطلق على المرأة في كل مجال بما في ذلك المجال الروحي البحت وهي السبب الأوحد لبقاء **العواجز** وخاصة في نطاق الكنائس الروحية التي يرفرف عليها علم الروح القدس .. وأتينا في مناقشة موضوع كهذا لا نجد الأمر مرهوناً فيه برأي فريق من الرجال أو من النساء كأن يُترك الحكم فيه لكبرياء الجنس في الرجل (مركّب الزيادة)

أو الكبت الجنسي في المرأة (مركب النقص) فإذا حدث شبه إجماع فيه بموافقة أو اعتراض اعتبر ذلك من الله وأدخل ضمن مجال الاختيار المحلى لكل كنيسة وفقاً لما يريها في ضوء ظروفها أو أوضاعها حسب تصور الرجال فيها أو النساء حتى إن جاء مخالفاً لمفهوم الحق العام بشأنه. وهنا يقول الأب كمال قلته في كتابه «اشواك الروح»، «إن الرجل إذ استضعف المرأة وقف عائقاً في سبيل تنمية إمكانياتها وقدراتها، وقف عائقاً خلال التاريخ ولم يزل. واستطاع أن يمنعها من تحمل المسؤولية لتقدم الإنسانية وأن يظهر في غيابها قدراته وعظمته ويسكب مواهبها فكان يحطم طموحها تبعاً مما أدى بها إلى نوع من الانطواء على النفس ففقدت ثقته بنفسها، وبذلك ضاعت على الإنسانية نصف قدراتها وتعطلت على مدى الزمن ودفعت المرأة ثمن هذا الكبت من كرامتها ودفع الرجل أيضاً ثمناً باهظاً، فكان الرق وكانت العبودية وأضحى نصف البناء الإنساني غير صالح لتجري في جنباته أصداء الحركة والحياة فناء النصف الثاني بالحمل الثقيل».

ولهذا نرى في جميع الحالات تمثيل الجانين (الرجال والنساء) في كل نشاط ويتم الاختيار فيما بينهما هنا على أساس مبدأ الكفاءة ومقوماتها من الخبرة والأمانة وذلك للعمل على إقرار العلاقات الطيبة والمعاونة على حل كل ما يعترض سبيلها. وقد يفتح ذلك الطريق إلى الاشتراكية الإيجابية للجنسين في إدارة الكنيسة وإسهامهما معا بنصيب فعال تقدمي من هذا القبيل.

الفصل الثالث

الأضرب النفس والروح حتى لبقاء العاجز

« يقف العاجز حائلاً دون تحقيق وحدة الجنس البشرى وبالتالي الوصول
به إلى الاتحاد الروحاني بالله : »

يقول كاجاو الزعيم الياباني المسيحي : « رفضنا أن نضع حاجزاً مادية
في الكنيسة لأننا لم نر حدوداً فاصلة في عالم الروح الذي يسمو فوق
كل الفوارق سواء كانت قومية أو عنصرية أو جنسية ، لذلك فإننا
لم نر داعياً لإقامة حاجز مادي ينصل بين الجنسين في نطاق الكنيسة بعد
أن ارتفعت وتلاشت من بينهما كافة العواجز روحية كانت أم معنوية . »
ولاشك فمثل هذا الإقرار يؤكد أنه من دلائل الروحانية الصحيحة
لاستكمال صورة الكنيسة الكتابية مساواة المرأة بالرجل في دائرة
الاختبار المسيحي بكل ما يتضمنه ذلك من مشاركة فعلية واقعية
تستلزم انتفاء وجود العواجز فيما بينهما في هذه الدائرة التي لم يعد مكان
المرأة فيها ثانوياً أو منتفياً . . . وذلك لأن من أعظم الأهداف التي
اقتضتها حكمة الله استخدام التمييز الجنسي كوسيلة لوحدة الجنس البشرى
ثم الانتقال به بعد ذلك إلى الاتحاد بالله ...

هذا هو سبب خلق المرأة من الرجل لإثباتاً لوحدة الإنسانية
جمعاء . يوم خلق الله الإنسان على مثاله خلقه ذكراً وأنثى وباركه وصماه
آدم يوم خلق ، (تك ٥ : ١ و ٢) استعمال غريب بصيغة المهرد بينما

هو يتحدث عن اثنين ذكر وأنثى - يقول ذهبى القم : « إن الله هنا في كلامه عن الاثنين يتحدث وكأنه يقول إن ذلك الإنسان المخلوق على صورة الله ليس هو الإنسان المفرد وإنما هو الإنسان المشترك الذى يشكل اتحاد الرجل والمرأة أسمى تعبير عنه وهو بذلك الاتحاد « الإنسان الكامل ، إنه ، الأدم ، المخلوق على صورة الله .

هنا أزيلت العزلة بهذا الاتحاد الكامل الذى به يتكامل الجنسان ويتكون منهما معاً « الإنسان » . . . ولسنا ندري من بعد هذا الاتحاد الربانى كيف نخترع حاجزا يعيد فصل « هذا الإنسان الواحد ، إلى جزئيه فى حين أنه لا يمكننا أن نفصل جزءاً من الإنسان عن جزئه الآخر بعد أن خلق الله من جزئيه وحدة واحدة متحدة فى صورة الله ومتكاملة باختلاف الجنس . . . لقد وضع الله فى كل من الشطرين حينئذ طبيعياً إلى اللقاء بالشطرن الآخر ليعيد معه الكيان الواحد الأصيل وكل شطر يشد نفسه إلى الآخر ويتجه بطبيعته تلقائياً إليه لأنه ناقص بدونه ليكون معه كياناً واحداً حياً ليس هو الرجل وحده ولا هو المرأة وحدها بل هو كيان متحد يتم منهما بلا أدنى تفرقة . . . وإذا فكما يقول كوستى بندلى العلامة المعاصر : « إن أمامنا هنا لقاء بين ذات وسعياً إلى شخص آخر لن أكمل إلا إذا تجاوزت ذاتى للقاءه . هنا يصبح الاثنان بالاتحاد واحداً ومع ذلك يلبثن اثنين . إنها وحدة لا تلغى شخصية كل من الطرفين بل تؤكدهما . . . فتعتبر الآخر مهماً بحد ذاته وتكشفه فى فرديته وشخصيته وتسعى إليه وتتعمده فى بعده الزمنى إذ أنها لا تحقق وجود الشخص إلا بالآخر . »

وهذا يأتي بنا إلى أسمى ما يدفع إلى تقديس الجنس في حد ذاته وهو تسخير من أجل الله بإعلانه إلى صعيد الحب الإلهي كطريق للاتحاد بالله باعتبار أن الجنس في الحقيقة إنما هو سمي نحو المطلق واللا محدود ، وهو في الواقع صدى حركة الحب الإلهي - تلك الحركة السرمدية التي هي بلا بداية وبلا نهاية ، ولما كان الإنسان مزيجاً من المحدود واللا محدود فالجنس يربط بينهما كليهما وهو في نهاية المطاف مكان لتجلي الألوهية .. فإنه رغم أن الله متعال عن الجنس إلا أن الجنس في أصلته مكان حضور إلهي لأننا به نحيا ونتحرك ونوجد وفي اكتمال الجنس البشري بالحب مكان للحضور الإلهي .. فقد خُشقت حواء وآدم في حالة انخفاف روحاني يشبه حالة اتحاد النفس البشرية بالله كما يصورها سفر النشيد وكما تبدو نهايتها في سفر الرؤيا - وليست هذه حالة فردية بل هي حالة الكنيسة بأسرها والتي تحمل لقب العروس ، وفي هذا التشبيه أكرمت المرأة بلا حد ولم تعد وصمة عار أو مدعاة للازدراء واتشهير إذ يكفيها فخراً استخدام لقب العروس ، وهو لقب أشوى للتعبير عن جماعة المؤمنين على مر العصور ، وهم من الرجال والنساء على السواء ، وقد اعتبر الرجال أن هذه التسمية جائزة وعدوها شرفاً وتسكريماً وتمسكوا بها ونظموا بشأنها الترنيمات التي يشترك فيها الجنسان والتي سيتردد صداها في الأبدية عندما يشتركان في ذات الأجداد وسائر المسكافات بل والضرب على القيثارات .. !

هنا يظهر شاطئ الإنسان - بدون هذا الاتحاد الروحاني - إذ يحاول تأليه محسوديته عوضاً عن أن يفتح إلى الإله اللا محدود .

لأن المحدود لا يمكنه بفعل ذاته أن يرتفع فوق محدوديته ولاكنه بتأليه ذاته يدخل في عزتين متقابلتين عن الله وعن الإنسان الآخر . . وهكذا تنفك الوحدة التي توجد المملوكات بربط الإنسان الموحد في الله . . هنا فتح المسيح طريق الفردوس المفقود ، فقد كان في إنسانيته متجهاً بكامله إلى الله ومن خلاله إلى البشر أجمعين . ولما كان الجنس أكتشف مكان هذه الوحدة فقد جعله المسيح سرّاً يصدر فيه فاعلية اتحاده بالكنيسة وبذلك تم الانتصار على الانفكاش ووضعت الكنيسة ترنيمة الشهداء في إكليل الزواج لأن فيه يقدم الرجل والمرأة ذاتيهما معاً كيانا واحداً لله . . وسيكون هذا التقديم أبدياً في القيامة عند الاتحاد بالله وزوال الموت ومعه الطابع الغريزي للجنس أيضاً إذ يكون قد بلغ أقصى مداه فينتهي حينئذ بمعناه الأرضي . . .

على أن هناك من لا يطبقون الانتظار فتراهم يتخلون عن هذا الطريق ويستبدلونه بطريق آخر هو التجاوز عن الغريزة لتحويل الحب كله إلى خدمة مكرسة لله والناس . . وهذان الطريقتان وإن اختلفتا فإن غايتيهما واحدة في نهاية المطاف إذ أن كليهما سعى إلى اللقاء بالآخر ذلك اللقاء الذي لا يكتمل إلا في الله مركز الوحدة بين الناس وقطب الحنين البشري . . ومثل هذا اللقاء يظهر في تفجير الحيوية وتوجيهها نحو مصدر الحياة وغايتها ، وهكذا تتحول إلى حب باذل ثمرته الاتصال الكلي بالله ومحك أصالته خدمة الناس في رحاب الحب اللامتناهي حب هائض يشمل البشرية كلها ، ويوحد من يمثلون به .

هذه هي وحدة الاهتمام المطلق الذي يصل إليه الجنس في حقيقة معناه ، والذي بسببه قد انتهت جميع الحواجز سواء كانت عنصرية (أى بين اليهود والأمم) أو طبقية (أى بين الأسياد والعبيد) أو جنسية .. (أى بين الرجل والمرأة) هذه هي الوحدة المباركة التي تعتبر في حقيقة الأمر مشاركة فعلية واقعية لسكل من يدخل في نطاقها وهي من بدء الدخول فيها تمنع الحواجز الفاصلة بأنواعها وذلك بصفة نهائية ...

وشتان هنا بين موقف الانغلاق الذي يتخذه بعضهم في نفس هذا الإطار المقدس محاولين به إقامة الحواجز والدفاع عنها مع أنه في الواقع موقف الإنانية والتمركز حول الذات ، وبين موقف الانفتاح الذي هو موقف الحب والبذل والعطاء وتجاوز الذات إلى الآخر ونحو الله .. الموقف الأول - الانغلاق - يفشل في تحقيق المتعة الحقيقية المرجوة من الحياة بل على العكس يعمق العزلة ، وأما الموقف الثاني - الانفتاح - فهو وحده الذي يعطى لذة ذات بعمق وأشمل لأنه يحقق هدف وجود الجنس في أسمى معناه وهو ابتغاء الاجتماع بالآخر وإنهاء العزلة النفسية الأمر الذي يتم لا بالانفصال بل بالاتحاد الذي يتم به استكمال النقص كخطورة مبدئية للاتحاد الروحاني الأشمل بالله ..



وإذ قد بلغنا نهاية هذا البحث يتضح لنا أن كل هذه المواقف والاعتراضات الشاذة التي يحلو للمتمزمتين في المجال الديني إنارتها والتمسك

بها بل والدفاع عنها إنما هي أوهام باطلة وهي لا بد أن تنتهي بالاعتراف بأنه لا توجد أية نتائج ضارة أو سيئة تترتب على رفع الحاجز والاعتراف للمرأة المسيحية بحقوقها الشرعية عمليا، وخاصة لدى الذين يدعون الوصول إلى درجة عالية من التمييز والإدراك الصحيح للأمر وذلك لأجل تهية المجال الحر للروح القدس وأيضا لكي لا نعطل رسالة المرأة المؤمنة التي تستطيع أن تستند فيها إلى وثيقة التحرير التي حصلت عليها من محررها الأعظم، موهرة بدمه الكريم وهي نفسها وثيقة المصالحة بين الجنسين .

* * *

هذا هو أساس مسؤوليتهم المشتركة أمام الله في رحاب المسيحية المباركة التي أطلقت حرية العبادة فأخرجتها من شكها الجامد ورفعت منها التكرار وحررتها بذلك من التزمّت والنقيذ . وهكذا أوجدت للنفس البشرية - وهي واحدة في كل من الرجل والمرأة على السواء - مجالا جديدا لم يكن لها من قبل فتقدست به لا إلا ما كن فحسب بل بالأولى القلوب وهكذا حافظت المسيحية على الجوهر وبساطة التشكيل الأمر الذي منعها من الاندفاع تجاه المظاهر ، ولذلك فإنها قد اهتمت بجوهريات الحقائق والأمر دون سائر ياتها وسطحياتها التي يتمسك بها أصحاب القشور !!

• • •

رقم الإيداع بدار الكتب / ٤١٠٤ / ١٩٧٤

مطبعة الأفق
٣ شارع جزيرة بدران شبرا-مصر

هذا الكتاب

هو خلاصة الفكر المتطور المنبعث من أعماق كلمة الله المقياس الوحيد لكل الأمور إذ هو دستور الحق الأبدى، وفي ضوءه جاء هذا البحث الرائع عن «مصالحة الجنسين» مع الله وربطهما معاً بشخصه المبارك رباطاً يبقى ويدوم إلى الأبد، تلك الحقيقة الأساسية للعلاقات الواجبة بعد أن أتم المسيح الفداء للجنسين على السواء. وقد ترتبت فصول هذا الكتاب الثلاثة بوضع ينهى إدعاء المتزمتين والرجعيين الذين يحاولون وقف الزحف التقدمي للبشرية وخاصة تلك المفتراه بدم المسيح... فيجد القارئ العزيز في مستهله تمهيداً أي مدخلاً تحليلياً يجمع كل أركانه ويليه الفصل الأول «الاعتراضات على الحاجز وتفنيدها» وفيه تسقط جميع قلاع الشك والظن... الخ ويتبعه الفصل الثاني عن «ضرورة رفع الحاجز وأسبابها» وهنا يقام صرح العلاقات الكريمة الحرة بين الجنسين في إطار من القداسة والعفاف واحترام الشخصية الإنسانية التي هي لكل من الرجل والمرأة على السواء، ثم نختمه بالفصل الثالث الذي يبين «الأضرار النفسية والروحية لبقاء الحاجز» منذراً بأن بقاءه يحول دون تحقيق وحدة الجنس البشري وبالتالي الوصول بهذه الوحدة إلى الاتحاد الروحاني بالله، وبعد كل هذا فاننا نترك الكتاب يتحدث عن نفسه لكل من يحمل إلى يديه.